الإطار العام للسياسة الاحترازية الكلية في البنك المركزي الأردني

دائرة الاستقرار المالي

2022

أولاً: الهدف من السياسة الاحترازية الكلية للبنك المركزي الأردني

تُعرف السياسة الاحترازية الكلية على أنها السياسة التي يتم من خلالها تحديد ومراقبة وضبط المخاطر النظامية للحد من تراكمها وتعزيز قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات والحد من الاختلالات وتسويتها وبالتالي الحيلولة دون تعطل عملية التوسيط المالي وذلك لضمان توجيه المدخرات لتمويل الفرص الاستثمارية ذات الجدوى وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات بناء على مجموعة من المؤشرات الأساسية. ويمكن تلخيص أهداف هذه السياسة كالآتي: -

- ✓ تحديد، تحليل، مراقبة وضبط المخاطر النظامية.
- ✓ تعزيز قدرة النظام المالي على تحمل المخاطر النظامية والصدمات.

ومن الجدير بالذكر أن السياسة الاحترازية الكلية لا تعتبر بديلاً عن الرقابة الاحترازية الجزئية (والتي تركز على المؤسسات المالية الفردية ومخاطرها الخاصة) وانما مكملة لها كغيرها من السياسات الأخرى. كما أن السياسة الاحترازية الكلية لا تعتبر جزء من إطار إدارة الازمات المصرفية وإنما تساهم في التقليل من شدة واحتمالية حدوث هذه الازمات ولا تستخدم كعلاج بعد حدوثها.

ثانياً: التعريفات

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه الوثيقة المعاني المخصصة لها أدناه:

• **الاستقرار المالي**	الحالة التي يكون فيها النظام المالي (والذي يتألف من: مؤسسات التوسيط المالي مثل البنوك، السوق مثل الأسهم والسندات، البنى التحتية للسوق مثل نظام المدفوعات) قادراً على تحمل الصدمات والحد من الاختلالات وتسويتها دون تعطل عمليات التوسيط المالي.
• **التوسيط المالي (Financial Intermediation)**	هو أي مؤسسة تعمل كوسيط ما بين الأطراف في المعاملات المالية، عادةً ما يكون الوسيط المالي هي مؤسسة تسهل تحويل الأموال بين المقرضين/المودعين والمقترضين بشكل غير مباشر ومثال عليها البنوك بكافة أنواعها.
• **المخاطر النظامية**	هي المخاطر التي تؤثر على النظام المالي ككل ولا تخص بنك معين أو مؤسسة مالية بذاتها والتي قد تؤدي إلى حدوث اختلالات في عملية تقديم الخدمات المالية الرئيسية.
• **البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (D-SIBs)**	البنوك كبيرة الحجم ذات الحصة السوقية المرتفعة والترابط الكبير مع البنوك والمؤسسات المالية

	الأخرى والتي يؤدي ضعفها أو تعثرها إلى آثار سلبية كبيرة على النظام المالي والاقتصاد بشكل عام. وقد اصدر البنك المركزي الأردني تعليماته بخصوص "التعامل مع البنوك ذات الأهمية نظامية محلياً رقم (2017/2) " بتاريخ 2017/12/6
• **اختبارات الأوضاع الضاغطة**	تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة أداة هامة تستخدم من قبل البنوك في قياس قدرتها على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهها، حيث تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ضمن سيناريوهات شديدة لكنها محتملة الحدوث، وتعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر وبطرق تتجاوز الأساليب الإحصائية المبنية على معلومات تاريخية، كما تساعد هذه الاختبارات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا على فهم ظروف البنك في أوقات الأزمات. وقد أصدر البنك المركزي الأردني تعليماته بالخصوص "تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك العاملة في الأردن رقم (2016/1) "بتاريخ 2016/12/6
• **هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB)**	هو احتياطي رأس مال يمكن البنوك من استخدامه لتخفيف التقلصات في الطلب على الائتمان في فترات الركود الاقتصادي التي تأتي بعد فترات الافراط في النمو. وهو ضروري لضمان أن النظام المصرفي لديه احتياطي كافي من رأس المال لحمايته من الخسائر المحتملة في المستقبل.
• **نسبة القرض إلى القيمة (LTV)**	هي النسبة المئوية الأعلى التي سيمولها البنك للمقترض من إجمالي قيمة العقار. وهذه النسبة قابلة للتغيير مع الحالة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد، ففي حالة الانتعاش وارتفاع الأسعار يمكن خفض هذه النسبة لتجنب مخاطر التعثر، وفي حالة الركود يمكن رفع هذه النسبة لتنشيط القطاع العقاري والانشطة الاقتصادية الأخرى
• **نسبة الدين إلى الدخل Debt to Income (DTI) أو نسبة عبئ الدين (Debt (Burden Ratio**	وهي الحد الأقصى للقرض الذي سيموله البنك من إجمالي دخل المقترض، وتعمل هذه النسبة على ضبط الملاءة المالية للمقترضين من خلال التأكد من أن حجم القرض يتوافق مع الدخل الذي يحققه.
• **فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي (Credit to GDP Gap)**	تقيس هذه النسبة سرعة معدل نمو الائتمان المصرفي نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي إذ

	أن انخفاض هذه النسبة يعكس انخفاض تراكم المخاطر على نطاق القطاع المصرفي والعكس صحيح.
• **نسبة تغطية السيولة (LCR)**	تعد أحد أدوات مراقبة مخاطر السيولة لدى البنوك، ومضمونها هو أن يحتفظ المصرف بشكل مستمر بأصول سائلة عالية الجودة لتغطية صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال مدة 30 يوماً ويجب ألا تقل هذه النسبة عن% 100 ، وقد اصدر البنك المركزي الأردني تعليمات نسبة التغطية السيولة رقم (2020/5) وبشكل عام، بما يتوافق مع إطار عمل بازلIII
• **نسبة السيولة القانونية**	هي النسبة المنصوص عليها ضمن تعليمات السيولة القانونية الصادرة عن البنك المركزي الأردني رقم (2007/37) تاريخ 2007/11/11، وتنص على أن كل بنك يجب أن يحتفظ دوماً بموجودات سائلة حدها الأدنى (100%) من إجمالي مطلوباته المرجحة على أن لا تقل موجوداته السائلة بالدينار الأردني عن (70%) من مطلوباته المرجحة بالدينار الأردني.
• **السيولة حسب سلم الاستحقاق**	هي احدى أدوات مراجعة مدى تطابق آجال الاستحقاق في جانبي الموجودات والمطلوبات في ميزانية البنك وتحكمها تعليمات السيولة حسب سلم الاستحقاق رقم (2008/41) وللبنوك الإسلامية رقم (2008/43)

ثالثاً: الإطار المؤسسي للسياسة الاحترازية الكلية في البنك المركزي الأردني

تم تعديل المادة (4) في قانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971 عام 2016 ليشمل ضمن أهدافه تحقيق الاستقرار المالي جنبا إلى جنب في المحافظة على الاستقرار النقدي، حيث نصت المادة على:" يهدف البنك المركزي إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني والمساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة والمساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المطرد وفق السياسات الاقتصادية العامة للمملكة".

يتمتع البنك المركزي الأردني بسلطة احترازية كلية لتفعيل (وضع قيود) /تحرير أي أداة احترازية كلية وفقاً لما يراه مناسباً، ويتم ذلك بناءً على المراقبة والتحليل الشامل والمستمر الذي تقوم به دائرة الاستقرار المالي بالتنسيق مع دوائر البنك المركزي الأردني الأخرى ذات الصلة.

تم تأسيس دائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي في بداية عام 2013، والتي جاء تأسيسها بهدف تعزيز الاستقرار المالي من خلال تحديد ومراقبة المخاطر النظامية التي قد تواجه النظام المالي والحد منها وتعزيز قدرة النظام المالي على مواجهتها، حيث تعمل هذه الدائرة بشكل تكاملي مع بقية دوائر البنك المركزي ذات الصلة.

تم تشكيل لجنة الاستقرار المالي بالتزامن مع تشكيل دائرة الاستقرار المالي، يرأسها محافظ البنك المركزي الأردني وبعضوية نائبي المحافظ والمدراء التنفيذيين للدوائر ذات الصلة (الرقابة على الجهاز المصرفي، الاستقرار المالي، عمليات السوق المفتوحة والدين العام، المدفوعات والعمليات المصرفية المحلية، دائرة الاشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني). حيث تكون مهمة اللجنة ما يلي:

- مراجعة وتقييم التطورات والمخاطر النظامية (Systemic Risk) في القطاع المالي من خلال التقارير والدراسات المعدة من قبل دائرة الاستقرار المالي مثل اختبارات الأوضاع الضاغطة وتقرير الاستقرار المالي.
- مراجعة وإقرار أية تعديلات على قانون البنوك والتعليمات ذات العلاقة بالاستقرار المالي والسياسات المتعلقة بالرقابة على الجهاز المصرفي.
- إقرار السياسات والأدوات المتعلقة بضبط المخاطر النظامية وإقرار استراتيجيات التعامل مع الأزمات المالية بما في ذلك ضوابط الإقراض الاستثنائي للمؤسسات المالية.
- تقديم المشورة والتوصية لمجلس الإدارة بخصوص ترخيص بنوك جديدة.

رابعاً: نطاق عمل السياسة الاحترازية الكلية

- يجب أن يغطي المنظور التحليلي (The analytical perspective) للسياسة الاحترازية الكلية جميع المصادر المحتملة للمخاطر النظامية كما يجب أن تغطي التطورات في النظام المالي بأكمله، وأن تأخذ في الاعتبار حلقة التغذية الراجعة (Feedback Loop) بين النظام المالي والاقتصاد.

- تستهدف السياسة الاحترازية الكلية في الأردن بشكل رئيسي القطاع المصرفي الأردني من خلال فرض قيود على/ تحرير أدواتها ويتم دراسة وتحليل المخاطر النظامية بناءً على البيانات المالية للبنوك و/أو من خلال القطاعات المقترضة منها.

- يتم مراقبة وتحليل أهم المؤشرات والنسب الرئيسية للنظام المالي والذي يمثله قطاع التأمين وقطاع الشركات المالية غير المصرفية (التمويل الأصغر، شركات التأجير التمويلي وشركات التمويل المتخصصة)، القطاع الصيرفي، سوق راس المال والمؤشرات الاقتصادية الكلية.
- يتم الاعتماد بشكل رئيسي في مراقبة وتحليل المخاطر النظامية على البيانات الرسمية الموثوقة سواء من داخل البنك المركزي (على سبيل المثال البيانات المزودة من قبل دوائر البنك الرقابية وخاصة بيانات البنوك العاملة في المملكة من خلال دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي) أو البيانات الصادرة من المؤسسات والهيئات الرسمية الأردنية (مثل دائرة الإحصاءات العامة، دائرة مراقبة الشركات ...الخ) أو البيانات المنشورة من خلال المنظمات والهيئات الإشرافية الإقليمية والعالمية والبنوك المركزية والسلطات الرقابية والنقدية حول العالم (بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

خامساً: مراحل تنفيذ السياسة الاحترازية الكلية

لا بد من مرور السياسة الاحترازية الكلية بأربعة مراحل لضمان نجاحها في تحقيق هدفها، كما هو موضح بالشكل الآتي:

1. **مرحلة تحديد وتقييم المخاطر النظامية** :يتم اختيار مؤشرات محددة وفعالة لتحديد المخاطر الموجودة والناشئة، كما تتطلب هذه المرحلة توفر بيانات متنوعة وجيدة بسبب تنوع أوجه المخاطر النظامية في النظام المالي.

2. **مرحلة اختيار وتصميم الأدوات** :تتطلب هذه المرحلة بناء قاعدة بيانات، كما تتطلب تصنيف المؤشرات المستخدمة بواسطة الأهداف المرجوة منها بحيث تساعد على تصنيف المخاطر والأدوات إلى أنواع مختلفة.

3. **مرحلة تطبيق السياسات** :تتطلب هذه المرحلة توفير أدوات فعالة مناسبة والتوقيت المناسب للاستخدام وقدرتها للتواصل مع الأدوات الأخرى، حيث أن ادوات السياسة الاحترازية الكلية تهدف الى منع تراكم المخاطر النظامية.

4. **مرحلة تقييم ومراقبة السياسات** :هذه المرحلة تتطلب تقييم أثر السياسة الاحترازية الكلية ومراجعتها بشكل منتظم لتحديد فيما إذا كان هناك أي تغير في مستوى المخاطر.

سادساً: أدوات السياسة الاحترازية الكلية

- يجب تحديد الوقت المناسب لتفعيل/تحرير أدوات السياسة الاحترازية والوقت المناسب للتوقف كما يجب أن يتم تحديد الأداة/الأدوات المناسبة.

حسب تصنيف لجنة الاستقرار المالي العالمي (FSB) المنبثقة عن بنك التسويات الدولية (BIS) فإن أدوات السياسة الاحترازية الكلية تتضمن ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

1) أدوات تعتمد على رأس المال (Capital-based instruments)

- إن نجاح السياسة الاحترازية الكلية في ضمان سلامة ومرونة الجهاز المصرفي والقطاع المالي تعتمد في أحد جوانبها على ضمان سلامة رأس المال وحيث تسعى لضمان توفر رأس مال كافٍ لتحقيق الاستقرار المالي.
- يجب أن يتم الاخذ بعين الاعتبار أن تطبيق سياسة تقييدية على هذه الأدوات له أثر إيجابي على سلامة القطاع المصرفي بحيث تكون فعالة في امتصاص الصدمات وزيادة قدرة البنوك على مواجهة انخفاض رأس المال وقت الازمات وذلك من خلال بناء الهوامش ورفع المخصصات، دون التأثير الجوهري على النشاط الاقتصادي بشكل سلبي.
- يجب أن يتم الاخذ بالاعتبار الأثر السلبي على الطلب على الائتمان وذلك عند استجابة البنوك للسياسة التحوطية التقييدية ولا سيما تقييد منح قروض جديدة أو الانتقال نحو القروض منخفضة المخاطر (التي تتطلب مخصصات منخفضة).

- يجب أن تكون المحصلة النهائية من هذه السياسة التحوطية/التقييدية هو تقليل حجم الائتمان الذي لا يتناسب مع الدورة الاقتصادية بما لا يؤثر بشكل جوهري على النشاط الاقتصادي الكلي سلباً.

2) أدوات تعتمد على السيولة (Liquidity based instruments)

- إن زيادة متطلبات السيولة يعزز من مرونة وسلامة القطاع المالي من خلال رفع قدرة البنوك على مواجهة أزمات السيولة ويقلل من احتمالية انتقال العدوى بين البنوك.
- تعمل هذه الأدوات على تعزيز الاعتماد على المطلوبات طويلة الاجل مقابل قصيرة الأجل.
- يتم من خلال هذه الأدوات إعادة هيكلة جانب المطلوبات لدى البنوك للتقليل من حجم الودائع الغير مستقرة ورفع حجم الودائع المستقرة
- تستخدم في زيادة حجم الأصول السائلة ذات الجودة العالية (High Quality Liquid Assets) لتعزيز قدرة البنك على مواجهة التدفقات النقدية على المدى القصير.
- على الرغم من أن هذه الأدوات تعمل على ضمان سلامة النظام المالي واستقرار القطاع المصرفي إلا أن هذه الإجراءات من الممكن أن تؤدي إلى تقليل عرض الائتمان والطلب عليه بسبب ارتفاع هامش سعر الفائدة وبالتالي ارتفاع تكلفة الائتمان، وعليه يجب أن تتم دراسة أثر تقييد هذه الأدوات على عملية منح الائتمان ومقدار الأثر على النمو الاقتصادي.

3) أدوات تعتمد على جانب الأصول (Asset-side instruments)

- تستهدف هذه الأدوات القطاعات المقترضة للبنوك من خلال تعزيز قدرة هذه القطاعات على الوفاء بالتزاماتهم وتقليل احتمالية التعثر.
- تستخدم هذه الأدوات في حال التعرض المرتفع للأصول (العقارات والأسهم) التي تشهد زيادة كبيرة في أسعارها (فقاعات سعرية).

يبين الشكل الآتي الأدوات المستخدمة لدى البنك المركزي الأردني في تحديد، تحليل، مراقبة وضبط المخاطر النظامية بناءً على التصنيف الـ (BIS).

أدوات تعتمد على رأس المال (Capital-based instruments)

- هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية
- متطلبات رأس المال حسب القطاعات

ادوات تعتمد على السيولة (Liquidity based instruments)

- نسبة السيولة القانونية
- السيولة حسب سلم الاستحقاق
- نسبة تغطية السيولة (LCR)

أدوات تعتمد على جانب الأصول (Asset-side instruments)

- مديونية قطاع الأفراد (نسبة عبئ الدين DBR/DTI)
- نسبة القرض إلى القيمة (Loan to Value; LTV)

سابعاً: أنظمة الإنذار المبكر

1. اختبارات الأوضاع الضاغطة

- تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة أداة هامة تستخدم من قبل البنوك في قياس قدرتها على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهها، حيث تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ضمن سيناريوهات شديدة ولكنها ممكنة الحدوث، وتعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر وبطرق تتجاوز الأساليب الإحصائية المبنية على معلومات تاريخية.

- تقوم دائرة الاستقرار المالي ببناء وتحديث نماذج ومعادلات اختبارات الأوضاع الضاغطة على المستوى الكلي والافرادي وإجراء اختبارات الحساسية للمخاطر والسيناريوهات، وذلك لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات والمخاطر المختلفة (مثل: مخاطر الائتمان والتركزات الائتمانية والسوق والتشغيل والسيولة وغيرها) مع الأخذ بالاعتبار المتغيرات الاقتصادية الكلية وكما هو مبين في الإطار التالي:

الإجراءات المتبعة في اختبارات الأوضاع الضاغطة

أ. فيما يخص بناء وتحديث نماذج ومعادلات اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية (Macro-Stress Testing): -

1. الحصول على البيانات المالية اللازمة من دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي والبيانات الاقتصادية اللازمة من دائرة الأبحاث أو من مصادر خارجية رسمية وموثوقة وتجميعها وترتيبها بملف اكسل على شكل سلسلة تاريخية.
2. ربط تلك البيانات بمتغيرات مالية أو اقتصادية تابعة مثل الديون غير العاملة، نمو الائتمان والعائد على الموجودات (ROA)، وذلك من خلال دراسة الدلالات الإحصائية المعنوية للبيانات المالية والاقتصادية باستخدام أحد البرامج الاحصائية مثل برنامج E-Views للوصول إلى النموذج الملائم.
3. اختيار قيم المتغيرات المستقلة من خلال قياس الانحرافات المعيارية لهذه المتغيرات أخذاً بالاعتبار التطورات التاريخية والمحتملة لهذه المتغيرات (المخاطر) وذلك لتعويض تلك القيم بالسيناريوهات المتدرجة بالشدة.
4. استخدام النموذج الملائم الذي تم بناؤه والتنبؤ بأثر السيناريوهات على الديون غير العاملة أو نسبة نمو الائتمان أو العائد على الموجودات، ومن ثم احتساب الأثر على نسب كفاية رأس المال لدى الجهاز المصرفي على المستوى الكلي وذلك لسنة قادمة أو عدة سنوات قادمة.
5. رفع ملخص النتائج والتوصيات المناسبة إلى الإدارة العليا.

ب. فيما يتعلق بإجراء اختبارات الحساسية للمخاطر: -

1. الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة من دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي وتجميعها بملف اكسل.
2. تحديد الصدمات المحتملة وفقاً لتعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة النافذة أو وفقاً للتطورات التاريخية أو المحتملة للمخاطر ومن ثم قياس أثرها على نسبة كفاية رأس المال للبنوك لقياس مدى قدرة الجهاز المصرفي على تحمل الصدمات.
3. رفع النتائج التي تتضمن توصيات مناسبة بالخصوص للإدارة العليا.
4. الكتابة للبنوك التي أفرزت الاختبارات وجود ضعف لديها لتزويد البنك المركزي بالإجراءات التي سيتخذها البنك لتعزيز قدرته على مواجهة الصدمات، ومراجعة مدى كفاية هذه الاجراءات.

ج. فيما يتعلق بتصميم الاختبارات التي يطلب من البنوك القيام بها (Bottom-Up Stress Testing): -

1. تحديد المتغيرات اللازمة لاختيار الاختبارات التي سيتم الطلب من البنوك إجراؤها وفقاً لتعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة النافذة مستفيدين من تجارب الدول الأخرى بهذا الخصوص.
2. الطلب من البنوك إجراء الاختبارات التي تم تحديدها بالإضافة إلى اختبارات إضافية يحددها كل بنك بناءً على هيكل مخاطره ومن ثم تزويد البنك المركزي بالنتائج.
3. مراجعة وتحليل ودراسة نتائج الاختبارات للخروج بالتوصيات المناسبة، ومن ثم إعداد مذكرة بالخصوص ورفعها للإدارة العليا.
4. الكتابة للبنوك التي أفرزت الاختبارات وجود ضعف لديها لتزويد البنك المركزي بالإجراءات التي سيتخذها البنك لتعزيز قدرته على مواجهة الصدمات، ومراجعة مدى كفاية هذه الاجراءات.

2. مؤشر الاستقرار المالي

تعتبر المنهجية المستخدمة في بناء مؤشر الاستقرار المالي في الأردن من أكثر المنهجيات المتبعة في الدول التي عملت على تطوير هكذا مؤشر حيث تم الاستفادة من تجارب العديد من الدول بهذا الخصوص وأخذ أفضل الممارسات لتطبيقها مع مراعاة اختيار المتغيرات التي تميز خصوصية القطاع المالي الأردني من حيث سيطرة قطاع البنوك مقارنة بباقي مكونات النظام المالي ولذلك فقد شكلت مؤشرات القطاع المصرفي أكثر من نصف المؤشرات المستخدمة في تطوير المؤشر الكلي.

الإطار التالي يبين شرحاً مختصراً للمنهجية المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الأردن.

منهجية مؤشر الاستقرار المالي الاردني

1) تحديد المتغيرات اللازمة لاحتساب مؤشر الاستقرار المالي وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص.
2) تجميع البيانات المتعلقة بالمؤشرات الفرعية وهي: مؤشر القطاع المصرفي، مؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر سوق رأس المال، وذلك من مصادر داخلية ومصادر خارجية رسمية موثوقة.
3) تطبيع البيانات (Normalization) من خلال احدى المنهجيات العلمية مثل منهجية إعادة القياس (Re-scaling) للمؤشرات الفرعية.
4) احتساب المؤشرات الفرعية لكل من القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي وسوق رأس المال باستخدام معادلات معينة، حيث يتم احتساب المؤشر الفرعي لكل قطاع باستخدام المتوسط المرجح للمؤشرات التي تم تطبيعها مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للمؤشرات عند تحديد الاوزان الترجيحية.
5) احتساب مؤشر الاستقرار المالي التجميعي، حيث يتم احتساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الأردني بالمعدل المرجح للمؤشرات الفرعية الثلاث وفقاً لمعادلة معينة.
6) نشر نتائج احتساب مؤشر الاستقرار المالي في تقرير الاستقرار المالي وعرضه على الإدارة العليا.

3. خارطة المخاطر للقطاع المصرفي (Heat-Map)

يتم إعداد وتحديث خارطة المخاطر للقطاع المصرفي والمالي واحتساب وتحديث المؤشرات المالية اللازمة للعمل كنظام للإنذار المبكر وعلى النحو التالي:

منهجية خارطة المخاطر للقطاع المصرفي

1) الحصول على البيانات المالية اللازمة من مصادر داخلية وخارجية ومن ثم تجميعها بشكل سنوي.
2) تحديد أهم المؤشرات المالية اللازمة لإعداد خارطة المخاطر بناءً على عناصر تصنيف (CAMEL).
3) تصنيف البنوك إلى مجموعات أو ما يسمى بال(Buckets Approach) ، حيث يتم تقسيم البنوك إلى ثلاثة مجموعات بناءً على نوع البنك (بنوك محلية تجارية، بنوك إسلامية، وبنوك أجنبية تجارية)
4) تسوية قيمة المؤشر المالي المستخدم لكل بنك باستخدام الطريقة المعيارية (Standardized Approach) من خلال إعطاءه علامة معيارية (Z-Score) ثم إعطاء علامة معيارية كلية لكل بنك (Overall Z-Score) لتقييم السلامة الكلية للبنك مقارنة مع البنوك الأخرى.
5) إعداد خارطة المخاطر باستخدام برنامج (Excel) من خلال إعطاء ألوان متدرجة لكل علامة من العلامات المعيارية التي تم احتسابها، ويتم قراءة هذه الخارطة من خلال النظر إلى ألوان العلامات المعيارية لكل بنك.
6) رفع تقرير بالنتائج والتوصيات المناسبة إلى الإدارة العليا.

4. البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (D-SIB's)

يتم تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (D-SIBs) واحتساب هامش رأس المال الإضافي المطلوب منها، كما يلي:

- يتم التعامل مع هذه البنوك وفق الالية التالية:

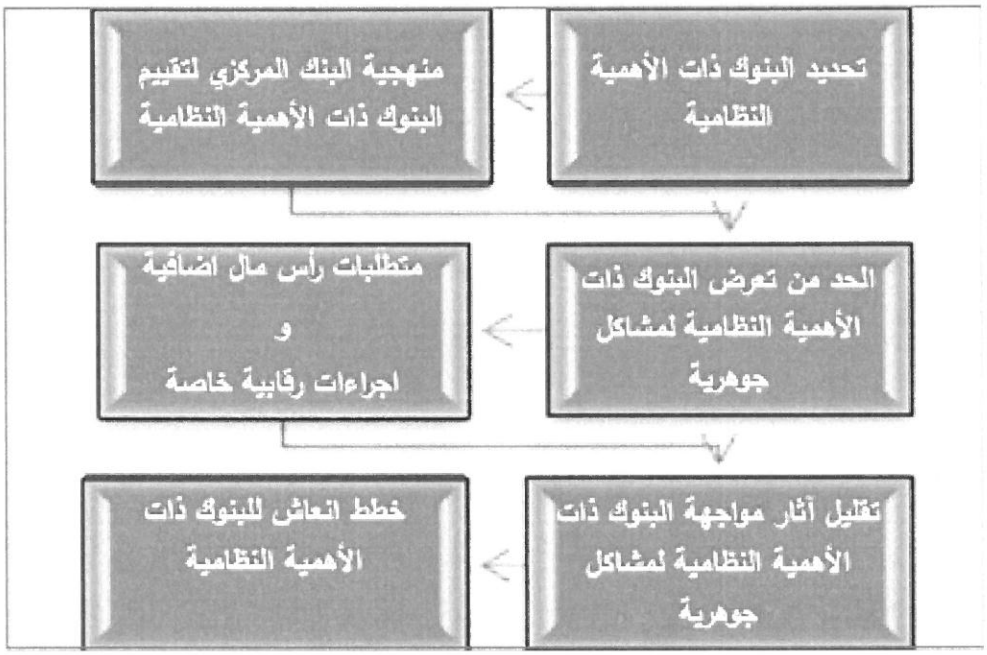

منهجية تحديد بنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (D-SIB's)

1) تجميع البيانات المالية السنوية بشكل افرادي للبنوك لاحتساب الأهمية النظامية لها وهامش رأس المال الإضافي المطلوب منها.
2) تحليل البيانات للحصول على النتائج وتصنيف البنوك حسب أهميتها النظامية ورفع النتائج والتوصيات إلى الإدارة العليا.
3) إعداد مذكرة لدائرة الرقابة على الجهاز المصـــرفي لتقوم بالإجراءات الرقابية على البنوك التي تم تصـــنيفها كبنوك ذات أهمية نظامية محلياً.
4) نشر البيانات المالية الإجمالية اللازمة لاحتساب الأهمية النظامية للبنوك على موقع البنك المركزي الأردني.

5. هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB)

يتم احتساب هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية ودراسة مدى الحاجة لفرضه على البنوك بالاسترشاد بأوراق العمل الصادرة عن لجنة بازل وعلى النحو التالي:

- جمع البيانات الخاصة بالائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

- احتساب نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- احتساب الاتجاه طويل الأجل لنسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي – من خلال إدخال البيانات على أحد البرامج الاحصائية مثل برنامج E-views- لتحليلها.
- احتساب الفجوة بين النسبة واتجاهها طويل الأجل.
- احتساب هامش رأس المال الإضافي الممكن فرضه على البنوك بناءً على قيمة الفجوة.
- رفع تقرير بالنتائج التي تتضمن التوصيات المناسبة إلى الإدارة العليا.

جدول يمثل بعض الأمثلة على المخاطر النظامية وكيفية مراقبتها والحد منها وتعزيز قدرة النظام المالي على مواجهتها:

المخاطر النظامية	كيفية تحديدها ومراقبتها	الأدوات المستخدمة لتقليل تراكم المخاطر النظامية أو لتعزيز منعة النظام المالي
• النمو المفرط للائتمان (ازدهار الائتمان).	• فجوة الائتمان (مقارنة نمو الائتمان مع نمو الناتج المحلي الإجمالي). • مقارنة نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي مع معدلها طويل الأجل، تحليل نمو الائتمان على المستوى القطاعي.	• هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية. • المخصصات الديناميكية ومتطلبات رأس المال على المستوى القطاعي ونسبة التسهيلات إلى الودائع.
• تعرض النظام المالي لأسواق الأصول التي تشهد فقاعات سعرية.	• تقدير مدى وجود فقاعة في سوق العقارات (زيادة الرقم القياسي لأسعار العقار. • نسبة أسعار المساكن إلى الإيرادات (الإيجارات)، نسبة القرض إلى القيمة. • تقدير مدى وجود فقاعة في سوق الأسهم (زيادة مؤشر السعر، نسبة السعر إلى الإيرادات، التذبذب). • اجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة.	• وضع سقف على نسبة القرض إلى القيمة، تقليل مستويات التعرض لقطاعات معينة (قيود التركز). • رفع نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر • زيادة المخصصات. • رفع مستويات رأس المال في ضوء اختبارات الأوضاع الضاغطة.
• تعرض النظام المالي لقطاع الأفراد مرتفع المديونية.	• نسبة مديونية قطاع الأفراد إلى دخلهم. • نسبة مديونية قطاع الأفراد إلى الثروة. • موجودات ومطلوبات قطاع الأفراد.	• وضع سقف على نسبة المديونية إلى الدخل. • تقييد نسبة القرض إلى القيمة. • تقييد مستويات التعرض لقطاع الأفراد. • رفع نسب الأصول المرجحة بالمخاطر (حسب نسبة عبء الدين). • رفع مستويات رأس المال في ضوء اختبارات الأوضاع الضاغطة.
• تعرض النظام المالي للديون الحكومية.	• تحليل استدامة الدين. • تحديد الأثر على الملاءة أو السيولة باستخدام اختبارات الأوضاع الضاغطة.	• رفع نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر. • رفع المخصصات. • رفع مستويات رأس المال بناءً على اختبارات الأوضاع الضاغطة.
• اعتماد النظام المالي على مصادر أموال غير مستقرة.	• نسبة صافي التمويل المستقر ونسب السيولة الأخرى. • اختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بالسيولة.	• تخفيض وزن مصادر الأموال غير المستقرة عند احتساب نسبة التسهيلات إلى الودائع. • رفع متطلبات الاحتياطي القانوني والسيولة.

ثامناً: العلاقة بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الأخرى

- تتفاعل السياسة الاحترازية الكلية مع السياسة النقدية بشكل كبير، حيث أن السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استهداف النظام المصرفي بشكل خاص والنظام المالي بشكل عام، ولأن النظام المصرفي يشكل الجزء الأكبر من النظام المالي فهو المستهدف الرئيسي من قبل السياسة الاحترازية الكلية. كما يمكن أن يكون لأدوات السياسة الاحترازية الكلية تأثير على أسعار وحجم الائتمان في الاقتصاد، والتي بدورها يمكن أن تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي الذي يعتبر عنصرا رئيسيا في إدارة السياسة النقدية بصرف النظر عن هدف هذه السياسة، كما أن مستوى سعر الفائدة والنشاط الاقتصادي الحقيقي يؤثران على المخاطر النظامية من خلال تأثيرهما على حجم الائتمان الذي يعتبر من أهم العوامل التي قد تؤدي إلى بناء مخاطر نظامية من خلال تأثيره على أسعار الأصول ومستوى الرفع المالي للمؤسسات المالية.

- إن السياسة الاحترازية الكلية باتت تلعب دوراً مهما في دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال تفاعلها مع السياسات الاقتصادية الأخرى حيث يتحقق هذا الدور من خلال العلاقة القوية بين القطاع المالي والقطاع الاقتصادي أي أن أي تقلبات في القطاع المالي ستولد ضغط على النشاط الاقتصادي وعليه فإنه يجب أن يكون هنالك تنسيق وتعاون بين هذه السياسات عند تنفيذها كما يجب التركيز على الدور التكميلي بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسة النقدية الذي يجب الاستفادة منه لضمان الاستقرار المالي والنقدي.

- إن السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية مكملتان لبعضهما حيث أنه وبشكل عام ومن منظور تاريخي فإن الأزمات المالية تقع بتكرار أقل (دورية أقل) من الدورات الاقتصادية، وتبعاً لذلك لا تتزامن أغلب الدورات الاقتصادية مع الأزمات المالية والتي كانت تحدث مرة كل 20-25 عاما منذ بداية التحرير المالي، مما يعني أن قرارات السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية يتم تعديلها بفترات ودرجات متباينة.

- تتفاعل السياسة الاحترازية الكلية مع السياسة المالية من خلال أن البنوك في الكثير من الدول تمتلك جزءاً كبيراً من سندات دين حكوماتها وبالتالي فإن الموازنة العامة تؤثر بشكل مباشر على مناعة النظام المالي، بالإضافة إلى أن الموازنة الحكومية الضعيفة يمكن أن تزيد من المخاطر النظامية من خلال تقييد قدرة الحكومة على توفير الدعم للقطاع المالي في أوقات الضغوطات، كما أن تخفيض الضرائب

والرسوم على بعض القطاعات مثل القطاع العقاري يؤدي الى زيادة الطلب على هذا القطاع ويرفع أسعاره وهي من المؤشرات الهامة في السياسة الاحترازية الكلية.

- تتفاعل السياسة الاحترازية الكلية مع سياسات المنافسة، بحيث أن زيادة حدة المنافسة تزيد من الرغبة في تحمل المخاطر في القطاع المصرفي حيث تؤدي زيادة المنافسة إلى تراجع الأرباح وبالتالي انخفاض القيمة السوقية لأسهم البنك مما يقلل من حرصه على التعامل مع السوق بشكل فعال.

عاشراً: دور السياسة الاحترازية الكلية في تحقيق التوازن بين حماية النظام المالي ودعم قطاعي الأفراد والشركات في الأزمات الاقتصادية.

- تؤثر السياسة الاحترازية الكلية على النشاط والنمو الاقتصادي من خلال أدواتها التي تؤثر على كمية الائتمان الممنوح من البنوك والمؤسسات المالية وبالتالي فإن التطبيق المتوازن لأدوات السياسة الاحترازية الكلية واختيار التوقيت المناسب لتطبيق هذه الأدوات أو ايقافها يساعد في تحقيق التوازن بين حماية النظام المالي ودعم قطاعي الافراد والشركات في الازمات الاقتصادية، وفي أوقات الازمات فإن سحب او إيقاف الإجراءات المتخذة لدعم الاقتصاد يجب أن يتم بشكل تدريجي وذلك لتحقيق التوازن المطلوب بين حماية النظام المالي والاستمرار بدعم التعافي الاقتصادي.
- وبالتالي يمكن الاستنتاج بأهمية السياسة الاحترازية الكلية في قدرتها على تحديد وقياس وضبط المخاطر النظامية وان أي خلل في توقيت تنفيذ هذه السياسة قد ينتج عنه آثار سلبية على الاستقرار المالي وكما هو معروف فإن النظام المالي المستقر والمتطور يعد ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي.
- يتم إعادة بناء هذه الهوامش بشكل تدريجي ومدروس وبما لا يؤثر على قدرة البنوك على الاستمرار بتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة ودعم التعافي الاقتصادي.

الحادي عشر: آلية البنك المركزي الأردني في الإفصاح عن المخاطر النظامية والسياسة الاحترازية الكلية

تقوم دائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي الأردني بإعداد تقرير الاستقرار المالي بشكل سنوي بتحديد الفصول التي سيتضمنها تقرير الاستقرار المالي وفقاً للظروف الاقتصادية والمالية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، واعتمادها بشكل نهائي بعد الحصول على موافقة الإدارة العليا على محتويات التقرير. ويتم تحديد وتحليل أهم التطورات المصرفية والمالية والاقتصادية وأبرز المخاطر النظامية والتحديات على

الاستقرار المالي والإجراءات المتخذة بالخصوص (منها الإجراءات المتعلقة بالرقابة الاحترازية الكلية) وتفسير أسبابها وتحديد أثرها على الاستقرار المالي.

- يتم رفع التقرير للإدارة العليا للحصول على موافقتها عليه.
- يتم ترجمة التقرير إلى اللغة الإنجليزية.
- يتم نشر التقرير على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي باللغتين العربية والانجليزية وطباعة التقرير ورقياً وإرساله إلى البنوك والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- يتم نشر أي قرار يتعلق بالسياسة الاحترازية الكلية على الموقع الالكتروني للبنك المركزي الأردني كما يتم نشر أي أخبار صحفية توضح القرارات الهامة.
- تسجل كافة المراسلات الواردة للقسم من خارج البنك المركزي لدى قسم المراسلات والتوثيق في الدائرة الإدارية ولدى سكرتاريا الدائرة حسب الأصول.
- يتم تنفيذ الإجراءات المنبثقة عن سياسات إدارة أمن المعلومات والأمن السيبراني وفق نطاق مسؤولية تطبيق الإجراءات.

المحافـــــظ

د. عادل الشركس